## الوضع المالي نهاية حزيران:

# تراجع الايرادات ٢٨,٢ % والنفقات ١٩,٧١ % رواتب أيلول وتشرين الاول مؤمنة من الخزينة وليس بالاستدانة

#### موریس متی

تمثلت الآثار الاقتصادية الرئيسية لانفجار مرفأ بيروت في الخسائر التي لحقت بالنشاط الاقتصادي من جراء تدمير رأس المال المادي وتعطل الحركة التجارية والخسائر في إيرادات الموازنة العامة، وهي مجموعة خسائر يتوقع ان تضاعف حدة الازمة الاقتصادية والاجتماعية التي يواجهها لبنان منذ سنوات، مع تقديرات تشير الى تسجيل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عام ٢٠٢٠ نمواً سلبياً يتخطى ١٠ %.

يعاني لبنان من أزمة مالية واقتصادية تتطوي على ضعف أداء القطاع المالي، فضلاً عن أزمة تدهور سعر الصرف توازياً مع ارتفاع قياسي في معدلات تضخم وتعثّر البلاد في سداد ديونها، تضاف اليها تبعات انتشار فيروس كورونا والخسائر التي نجمت عن انفجار المرفأ وتخطت قيمتها ٥ مليارات دولار وفاقمت الانكماش في النشاط الاقتصادي ومعدلات الفقر التي كانت تبلغ ٤٠ % قبيل الانفجار. كما تحملت البلاد تبعات الحرب السورية إذ يستضيف لبنان أكبر نسبة في العالم من اللاجئين مقارنة بعدد السكان.

تعددت التقديرات حيال نسبة الانكماش المتوقعة للاقتصاد اللبناني في نهاية العام ٢٠٢٠ في وقت توقّع صندوق النقد الدولي، قبل انفجار المرفأ، نسبة انكماش قد تصل الى ١٢% وقد ترتفع أكثر في حال لم تخرج المفاوضات مع الصندوق ببرنامج تمويلي يساعد لبنان على تخطي ازمته، وبعدما سجل الاقتصاد انكماشا تخطت نسبته ٥,٥% عام ٢٠١٩.

توازياً، تراقب الاوسط المالية والاقتصادية الداخلية والدولية الارقام الرسمية التي تلخص الوضع المالي في لبنان لتقويم الواقع المالي اقله حتى منتصف العام الحالى، بعد أكثر من شهر من وقوع كارثة المرفأ.

### نزف الايرادات مستمر

وقد حصلت "النهار" على ملخص يفصل الوضع المالي في وزارة المال نهاية حزيران ٢٠١٠ مقارنة مع نهاية حزيران ٢٠١٩. واستنادا الى الارقام الرسمية، تراجعت الايرادات العامة لخزينة الدولة من ٨٣٢٨ مليارا و ١٨٢ مليون ليرة نهاية حزيران ٢٠١٩ الى ٥٩٧٩ مليارا و ٤٤٣ مليون ليرة نهاية حزيران ٢٠١٠ بتراجع نسبته ٢٨,٢%. وسجلت الايرادات الضريبية تراجعاً بنسبة ٢٧٧.٩٤ بما قيمته حوالي ١٩٤٩ مليار ليرة، حيث تراجعت إيرادات الضريبية على القيمة المضافة وحدها بنسبة ٢٠١٨، كما تراجعت الايرادات غير الضريبية بنسبة قاربت ٢٠٩٠% مقارنة مع اول ٦ أشهر من العام ٢٠١٩ لتصل الى ٩٥٣ مليارا و ٢٧٨ مليون ليرة نهاية حزيران ٢٠١٠.

### العقارت ... الاستثمار البديل

اللافت مرة جديدة هي إيرادات "القطاع العقاري" والرسوم الإجمالية المستوفاة عن ٢٠١٨ – ٢٠١٩ بالمقارنة مع ما تحقق حتى منتصف العام ٢٠١٠، حيث ارتفع الحجم الاجمالي للرسوم العقارية المستوفاة من القطاع العقاري بنسبة ٣١١% خلال شهر حزيران الفائت وحده مقارنة مع الشهر ذاته من العام ٢٠١٩، بعدما ارتفع حجم تحصيل هذه الرسوم بنسبة تخطت ٣٧% في شهر أيار وعلى صعيد سنوي، ليستمر هذا الارتفاع في الاشهر اللاحقة، حيث ارتفعت إيرادات الرسوم المستوفاة في تموز ٢٠٢٠ بنسبة ٣٣٢,٩٤ مقارنة مع تموز ٢٠١٩ وبنسبة ٣٨٤,٣٥ في آب ٢٠٢٠ مقارنة مع آب ٢٠١٩، ليرتفع مجموع الرسوم المستوفاة في النصف الاول من ٢٠٢٠ بنسبة ٣٣٢,٦٥ مقارنة مع الفترة ذاتها من ٢٠١٩، ووصلت القيمة الاجمالية لهذه الرسوم المستوفاة الى ٢١٨ مليارا و ٣٠٠٢ مليوني ليرة نهاية النصف الاول من ٢٠٢٠ إستنادا الى بيانات المانات السجل العقاري والمحاكم العقارية.

أما بالنسبة الى عدد المعاملات والعقود العقارية المبرمة في النصف الاول من ٢٠٢٠، فقد سجلت ٩٢٢٨٢ معاملة وعقداً عقارياً. وتعود مصادر وزارة المال وتبرر هذا الارتفاع الكبير لإيرادات الرسوم العقارية بالطلب المرتقع على العقارات والشقق كاستثمار بديل من الودائع في المصارف، وبعد إجراء الكم الاكبر من هذه العمليات عبر شيكات مصرفية كوسيلة اعتمدها عدد من المودعين للإستفادة من اموالهم في ظل الأزمة المصرفية والنقدية الحالية والقيود المصرفية المفروضة.

#### ترشيد النفقات

يشير ملخص الوضع المالي الصادر عن وزارة المال حتى نهاية حزيران ٢٠٢٠ الى تراجع النفقات الاجمالية بنسبة ١٩,٧١% مقارنة مع ما سجلته نهاية حزيران ٢٠١٩ ليصل إجمالي النفقات نهاية النصف الاول من العام الحالي الى ٩١٠٣ مليارات

و ٢٢٣ مليون ليرة بالمقارنة مع ١١٣٣٨ مليارا

و ٤٦٧ مليون ليرة في الفترة ذاتها من ٢٠١٩، وهذا التراجع تعيده مصادر وزارة المال الى استمرار تطبيق سياسة ترشيد الانفاق العام التي اعتمدتها الوزارة وساهمت في تحقيق خفض الإنفاق خلال اول ٦ أشهر من السنة، حيث حصرت الوزارة النفقات بالاساسيات والاولويات وعلى رأسها المستشفيات والشؤون

الاجتماعية والنفايات والتعليم. كما ساهم في خفض النفقات العامة، تراجع الإنفاق المتعلق بخدمة الدين بعد تعليق لبنان سداد ديونه. ويظهر ملخص الوضع المالي لوزارة المال نهاية أيار ٢٠٢٠ تراجعاً بنسبة الفوائد المسددة تقارب ٥١،٥ % مقارنة مع ما سدد في الفترة ذاتها من ٢٠١٩، وتراجعت النفقات المتعلقة بتسديد فوائد الديون الخارجية بنسبة ٨٧،٦ نهاية النصف الاول من ٢٠٢٠ مقارنة مع الفترة ذاتها من ٢٠١٩. وساهم تراجع سعر النفط عالميا في خفض التحويلات الى "مؤسسة كهرباء لبنان" خلال اول ٦ أشهر من العام ٢٠٢٠ بنسبة ٣٩٥٥% مقارنة مع الفترة ذاتها من ٢٠١٩ بتراجع قيمته ٢٢٧ مليارا و

يلحظ ملخص الوضع المالي العام نهاية حزيران ٢٠٢٠ إرتفاعا ملحوظا للمقبوضات المتعلقة بعمليات الخزينة، وتشمل الامانات والتأمينات والكفالات والمحجوزات والبلديات وحساب الودائع والحسابات الاخرى، والتي صلت الى ٩٧٥ مليارا و ٨٢٧ مليون ليرة بارتفاع نسبته ١٨٣,١٢. أما الاهم بالنسبة الى الأرقام المالية فهو ما تحقق بالنسبة الى مجموع العجز للفائض الاجمالي، حيث تراجعت نسبة العجز بالنسبة الى مجموع الموازنة والخزينة العامة بنسبة ٨٠,٠٨% في اول ٦ أشهر من ٢٠٢٠ مقارنة مع الفترة ذاتها من العام الفائت، وبعدما سجلت هذه النسبة ١٦,٣٨ نهاية ايار الفائت مقارنة مع أيار

وتؤكد مصادر وزارة المال مرة جديدة ان الوزارة سددت الرواتب والأجور للقطاع العام في الاشهر الاخيرة من حساب الخزينة مباشرة ولا حاجة الى الإستدانة، كما تؤكد أن الرواتب والاجور لشهري أيلول وتشرين الاول ٢٠٢٠ مؤمّنة على ان تسدَّد مباشرة من خزينة الدولة.